المدينة ، واغلقت المحال التجارية ، وسمعت اصوات طلقات نارية في انحاء المدينة ، وبعد وقت قصير « سمع صوت سيارة اسعاف تقترب من المستشفى . وتبين ان ثلاثة شبان اصيبوا بجراح من جراء اطلاق النار عليهم من قبل قوات الأمن . واجتمع اعضاء بلديتي رام الله والبيرة وقرروا الاضراب لمدة ثلاثة أيام » (« هآرتس » ، ٣/٦/١٩٨٠) .

وفي نابلس ، جرى اضراب تجاري شامل ، وجرت مظاهرات صاخبة احتجاجاً على محاولة اغتيال بسام الشكعة وزميليه . وخلال التظاهرة « اطلقت قوات الامن النار لتفريق المتظاهرين ، وتوترت الاجواء » (**المصدر نفسه**) . وكشف الدكتور حاتم ابو غزالة ، عضو مجلس بلدية نابلس ، عن مدى تواطؤ سلطات الاحتلال مع منفذي عملية الاغتيال ، وذكر انه حضر الى بيت بسام الشكعة عند وقوع الانفجار في تمام الساعة الثامنة صباحاً ، وأن « رجال الشرطة والحكم العسكري وصلوا الى المكان الساعة ٨,٣٠ فقط » (**المصدر نفسه**). أما الشكعة نفسه ، فقد كانت روحه المعنوية عالية جداً ، وظهر ذلك من خلال الكلمات التي قالها لمحاميته فيليتسيا لانغر التي زارته في المستشفى بعد الظهر : « ان لي رأساً وقلباً ، وان نضالي عادل . من اجل ماذا احتاج الى رجليّ ؟ سوف اعتاد الحياة بدون رجلين » (**المصدر نفسه**) .

وعقد مجلس بلدية غزة ، المعين تعييناً ، اجتماعاً ناقش فيه تطورات الوضع في المناطق المحتلة ، على ضوء محاولة الاغتيال . وقرر اعضاء المجلس الاستقالة الجماعية احتجاجاً على ذلك . وجاء في بيان الاستقالة الذي سلم الى الحاكم العسكري لقطاع غزة : « منذ ان اتبعت الحكومة سياسة « اليد القوية » ، تزايدت مظاهر الاعتداءات ضد سكان الضفة الغربية ورؤساء البلديات . وقد شجعت هذه السياسة العناصر المتطرفة ، كأعضاء غوش ايمونيم وأمثالهم ، على الاستمرار في هجومهم على السكان العرب وان الاحداث التي حصلت أثارتنا ، وهي لا تقرب السلام . وامام الوضع الناتج ، ليس أمامنا اي امكانية للأستمرار في مهامنا ، واننا نتقدم بإستقالتنا الجماعية » (« **عل همشمار** » ، ٣/٦/١٩٨٠) .

كما أن بلدية بيت لحم تقدمت بإستقالة جماعية ايضاً . الا أن البلدتين ، عادتا فتراجعتا عن استقالتيهما بناء على قرار جماعي اتخذه رؤساء البلدية في الضفة الغربية ، وبعد مشاورات جرت بينهم لتفويت الفرصة على سلطات الاحتلال ، وحرمانها من استغلال هذه المناسبة ، وتعيين ضباط عسكريين لادارة شؤون البلديات. وهذا ما أوضحه رشاد الشوا ، رئيس بلدية غزة ، حين قال : « لقد ناشدتنا وفود من اخواننا رؤساء واعضاء مجالس البلديات في الضفة الغربية ، وطلبوا منا العدول عن الاستقالة لمصلحة المواطنين ، كي لا يترك المجال مفتوحاً أمام السلطات الاسرائيلية لتعيين ضباط اسرائيليين يتولون شؤوننا ، أو تعيين لجان يقوم عليها اشخاص غير صالحين لتولي ادارة البلديات ؛ الامر الذي كان سيلحق اضراراً كبيرة جداً بالمواطنين » (و.إ.إ . ، العدد ٢٠٧٦ ، ٨ و٩/٦/١٩٨٠ ، ص ٩) . ومن جهة أخرى ، عقد اجتماعٌ في رام الله يوم ٢/٦/١٩٨٠ حضره وجهاء وشخصيات من قرى المنطقة جرى الحديث فيه « عن تشكيل لجنة تتولى مراقبة الوضع . واقترح أن يشارك في اللجنة المعينة ممثلون عن جميع البلديات ومختلف المنظمات ، ولم يعرف بعد ما إذا كانت اللجنة المعنية قد تشكلت فعلا ، وكيف ستكون علاقتها بلجنة الارشاد الوطني » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٧١ ، ٢ و٣/٦/١٩٨٠، ص ٣)

ردود فعل الاوساط الاسرائيلية

وأثارت هذه التطورات بالمقابل ، ردود فعل مختلفة داخل الاوساط الاسرائيلية المعنية بشؤون المناطق . فالمستوطنون المتطرفون اعربوا عن رضاهم واعجابهم « باليهود الجيدين » الذين نفذوا هذا العمل . بينما نظر آخرون الى الموضوع من ناحية مدى الخطورة التي سيعكسها الموقف الناتج على العلاقات بين اليهود والعرب ، وآثار كل ذلك على اسرائيل .

وفي هذا الاطار ، وعندما سئل : على من تقع مسؤولية اعمال العنف الاخيرة، أجاب المدير العام لحركة كاخ ، يوسي دايان ، لمراسل السي . بي . س : « ليست لدي معلومات عن ذلك ، لكنني استطيع ان اقول الحقائق فقط . فاليوم هو الذكرى الثلاثون لمقتل ستة يهود في الخليل بأيدي العرب . وقلنا ، نحن ، ان اياً كان يجب ان ينتقم لهذا . انني لا أعرف من فعل هذا ، لكنه بالتأكيد من عمل اناس متخصصين قاموا بعمل متقن » (« **عل همشمار** » ، ٣/٦/١٩٨٠) ووصف الحاخام